الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **١**

الثلاثاء، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس الجمعية العامة للدورة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلِن افتتاح الدورة السبعين للجمعية العامة.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

بيان الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أفتتح هذه الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي دورة آمل أن تكون تاريخية حقاً، دورة لا تُتخذ فيها قرارات رائدة فحسب، وإنما تُتخذ فيها إجراءات متضافرة تشتد جدا حاجة الناس والكوكب إليها.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى الدول الأعضاء على تكليفي بقيادة الهيئة المتعددة الأطراف الأكثر تمثيلا في العالم. وأنا أيضا أعتبر تأييدهم لي إقرارا بالدور الذي اضطلعت به الدانمرك في الأمم المتحدة على مدى السنوات السبعين الماضية. وسأبذل قصارى جهدي لتمثيل كل بلد بطريقة عادلة ومنفتحة. وبينما أفعل ذلك، سأحاول البناء على الأسس الصلبة التي أرساها سلفي، معالي السيد سام كوتيسا. وإنني أهنئه على وجه الخصوص لرعايته المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتكلّلها بالنجاح، قبل وقت طويل من انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لما بعد عام ٢٠١٥. فأنا أشكره وأشكر مكتبه على تعاونهما ودعمهما الوثيقين في الأشهر الأخيرة.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بالدور الحاسم الذي اضطلع به الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، أثناء ولايته حتى الآن، ولا سيما في دعم إعداد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة طموحة حقاً. وإنني أتطلع جدا إلى العمل الوثيق معه وبطريقة تعاونية خلال السنة المقبلة.

بعد أقل من ١٠ أيام، سيجتمع قادتنا في قاعة الجمعية العامة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة قيّمة – في الواقع، اتفاق ثوري وعالمي يليق بهذا العام الذي تحل فيه الذكرى السنوية – وهدية مُرحب بها لعالم تسوده الحروب والأزمات الإنسانية والطائفية والتطرف العنيف والفقر وعدم المساواة وتغير المناخ والتدهور البيئي.

وبالتوقيع على خطة عام ٢٠٣٠، ستلتزم الحكومات طواعية باتخاذ الإجراءات التي تحقق الكرامة والأمن والرخاء وحقوق الإنسان لإنسانيتنا المشتركة؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ والإدارة السليمة والتوزيع العادل لموارد الأرض المحدودة وصحة وحيوية كوكبنا. إنها تبعث الأمل في أن تكون الأمم المتحدة صالحة لتحقيق هذا الغرض وملتزمة بالعمل من أجله.

ويكمن التحدي الآن، وهو أولوية كبيرة لي أثناء رئاستي، في التأكد من أن جميع الجهات الفاعلة تتحرك بسرعة للوفاء بالوعود التي أطلقت. ومؤتمر القمة، بطبيعة الحال، سيكون مجرد البداية. وهناك حاجة ملحة إلى العمل بشأن الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وإلى توفير فرص كثيرة للقيام بذلك خلال هذه الدورة.

لن يمضي وقت طويل بعد مؤتمر القمة والمناقشة العامة حتى يجتمع قادتنا معا في باريس لعقد المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ. إن إبرام اتفاق مناخي عالمي وطموح هو واجب مطلق، ويجب أن يكون أول اختبار حقيقي لقدرة المجتمع العالمي على توفير الأدوات التي تستلزمها السياسات العامة لتحقيق التنمية المستدامة.

ولكن التنمية المستدامة لن تتحقق من دون السلام والأمن، ومن دون احترام حقوق الإنسان. فثمة التزام قوي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء بالعمل معا بغية وضع حد للحروب والصراعات المدمرة – في سوريا وحولها، وفي منطقة الشرق الأوسط ككل، وفي أفريقيا، وحتى في أوروبا. ويتعين علينا أن نعمل هنا والآن لمواجهة أزمات اللاجئين الضخمة والمتفجرة الناجمة عن الصراعات الجارية، ولحماية حقوق الإنسان لجميع اللاجئين.

ومع اختتام استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وإصدار الدراسة العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن، وخطة العمل المقبلة لمنع التطرف العنيف، واستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والقيام مؤخرا بنشر تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/70/95)، هناك مجال كبير لإظهار التزامنا بالعمل من أجل نطاق السلام والأمن الواسع خلال هذه الدورة.

ومن بين المسائل الهامة الأخرى، سوف أترأس أيضا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يعقد في كانون الأول/ديسمبر بشأن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وسوف أعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في ربيع عام ٢٠١٦ حول مشكلة المخدرات في العالم، فضلا عن عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي أيار/مايو، سيعقد الأمين العام مؤتمر القمة الإنساني العالمي – وهو مبادرة حسنة التوقيت وحاسمة الأهمية بشكل هائل.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نواصل بذل جهودنا الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة. وبالنسبة إلى الاستجابة

للاهتمام المتواصل بين العديد من الدول الأعضاء بكل من إصلاح مجلس الأمن وإيجاد المزيد من الشفافية والانفتاح عند اختيار الأمين العام المقبل، سأواصل العمل الذي أقرته الدول الأعضاء بشأن كلتا هاتين المسألتين.

ويجب أن نكفل أيضا إجراء مفاوضات بناءة تتعلق بميزانية الأمم المتحدة، وسأجري مشاورات على نطاق واسع في الأشهر المقبلة لكفالة الانتهاء منها في الوقت المناسب.

وأخيرا، سوف يجري خلال هذه الدورة العديد من الأحداث للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين، بما في ذلك حدث رفيع المستوى بشأن السلام والأمن من ١ إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر؛ وحدث آخر للاحتفال ببدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر؛ وآخر للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للدورة الأولى للجمعية العامة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

ومع هذا الجدول الزمني الحافل بالأعمال، أدرك جيدا الضغوط التي ستواجهها جميع بعثات الأمم المتحدة. فالمناقشات المواضيعية الثلاث الرفيعة المستوى التي سأجريها بصفتي الرئيس، ستهدف إذاً إلى استكمال الأنشطة الجارية، وتقييم كل ركيزة من ركائز الأمم المتحدة الثلاث. أمّا مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني باعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمناقشة العامة فهما سيشكلان نقطة انطلاق لهذه المناقشات، مع تركيزهما، على التوالي، على التنمية المستدامة والطريق نحو السلام والأمن وحقوق الإنسان.

وأول مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى سوف تُخصص لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتغير المناخ، والتمويل. وهي ستجري في نيسان/أبريل.

بهذه الطريقة سأسعى إلى تعبئة وتحفيز عمل أصحاب المصالح المتعددين على الصعيد الفردي والجماعي والمتعدد الأطراف لدعم إحراز تقدم مبكر في تحقيق أهدافنا الإنمائية.

ستُعقد المناقشة الرفيعة المستوى الثانية في شهر أيار/مايو. وستركز على تعزيز دور وأداء الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. وستكون بمثابة منبر لتبادل الآراء المفتوح والصريح وقد يتسع نطاقها ليشمل طائفة كاملة من المخاطر التي تتهدد الأمن العالمي. ومن بين العناصر الرئيسية التي يمكن الخروج بها من هذه المناقشة الحصول على التآزر من ثلاثة استعراضات رئيسية تتعلق بالسلم والأمن في مختلف مراحل التقدم، ألا وهي، استعراض عمليات السلام، واستعراض بناء السلام، واستعراض الدراسة العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن.

أما المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى الثالثة فستعقد في شهر تموز/يوليه المقبل وسوف تتمحور حول حقوق الإنسان. وسينصب التركيز فيها على دور الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك فيما يتصل بالحكم، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين وبناء المؤسسات. وإذا ما أخذنا في الحسبان النطاق غير المسبوق للتحديات الإنسانية العالمية، لا بد لنا من التركيز بشكل خاص على تلبية احتياجات مئات الملايين من الرجال والنساء والاطفال المتأثرين بالنزاعات والكوارث.

وأملي أن تساعدنا هذه الأحداث على تحديد نتائج واقعية وموجهة نحو العمل في كل مجال من المجالات. وتحقيقا لتلك الغاية، سأنظر في عقد اجتماعات دعم لاستكشاف مسائل أو عناصر بعينها جديرة بمزيد من التركيز أو الإعداد. وسأقوم بجميع الأنشطة بطريقة شفافة وشاملة للجميع ومنفتحة قدر الإمكان. وحيثما اقتضى الأمر، سأتواصل أيضا مع ممثلي المجتمع المدني وغيرهم وأشركهم لجعل ذلك النهج المتمثل في إشراك أصحاب المصالح المتعددين سمة مميزة لرئاستي.

سأعمل أيضا بصورة وثيقة مع رؤساء اللجان وسأستمر في التقليد المتمثل في التنسيق، وبطبيعة الحال، التنسيق مع الأمين العام وكذلك مع رئيسي المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ومجلس الأمن لضمان تصريف العمل بطريقة سلسلة وفي الوقت المناسب.

وبفضل تعاون الأعضاء، أثق أن بوسعنا تحقيق تقدم ملموس في جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال الموسع.

يصعب التصديق، من بعض النواحي، أن هذه المنظمة العظيمة ما برحت قائمة منذ ٧٠ عاما. لأنه على الرغم من تطورها الكبير والمنجزات الهامة التي حققتها منذ عام ١٩٤٥، يتعين على الأمم المتحدة أن تتعلم أكثر بكثير وتعطي أكثر بكثير وأن تفعل أكثر بكثير للوفاء بولايتها بموجب الميثاق وأن توجد العالم الذي تتوخاه خطة عام ٢٠٣٠.

فلنكن واضحين، نحن موجودون هنا في جمعية أمم العالم لكي يساعد أحدنا الآخر ولكي تمضي المنظمة نحو تلك الرؤية، انطلاقا من روح التضامن وبالتزام متجدد بالعمل.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أكون هنا اليوم لافتتاح الدورة السبعين للجمعية العامة.

أود، سيدي الرئيس، أن أهنئكم مرة أخرى على انتخابكم. إن خبرتكم الواسعة بوصفكم كنتم وزيرا للخارجية ووزيرا للمالية ورئيسا للبرلمان في الدانمرك، فكل ذلك يبشر بالخير وأنتم تتولون مسؤولياتكم الجديدة.

إن الكثير من العمل الهام ينتظرنا.

وسيجتمع قادة العالم على أعلى مستوى لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تشكل معلما. وتتحرك الدول الأعضاء أيضا نحو التوصل إلى اتفاق مجد وعالمي بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر. إن منظومة الأمم المتحدة تعمل على تجهيز نفسها لدعم تحقيق الأهداف الجديدة. وسيكون التمويل حاسما واختبارا مبكرا لالتزام، وإن خطة عمل أديس أبابا توفر توجيها هاما.

في الأسابيع المقبلة، ستعمق الجمعية العامة مناقشتها بشأن تقريري الجديد عن مستقبل عمليات السلام في الأمم المتحدة واستعراض هيكل بناء السلام. تلك الجهود، بالإضافة إلى استعراض السنوات العشر لقرار مجلس الامن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، يمكن أن تساعدنا في استجابتنا في هذا الوقت الحرج.

ويتضمن جدول الأنشطة لعام ٢٠١٦ عددا من المعالم الرئيسية.

فن المتوقع أن تجري المناقشة الرفيعة المستوى في الجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات في العالم في شهر نيسان/أبريل. وأشجع الدول الأعضاء على التوصل إلى حلول مشتركة بشأن كيفية التصدي لهذا الخطر الذي يتهدد الشعوب والمجتمعات. إن الحاجة إلى تقاسم المسؤولية العالمية لم تكن قط أكبر مما هي عليه في الوقت الحالي. فما من بلد محصن من تلك المخاطر، وما من دولة بمفردها بوسعها التصدي لهذا التحدي.

إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية (الموئل الثالث) الذي سيعقد في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر، يمكن أن يكون واجهة عرض لما هو مجد وأن يساعد في توجيه مدن العالم ومستوطناته نحو السير في سبيل أكثر استدامة.

أما مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في اسطنبول في أيار/مايو، فيأتي في وقت يوجد فيه ٦٠ مليون شخص من المشردين جراء النزاعات والعنف، وأكثر من أي وقت آخر منذ الحرب العالمية الثانية. وتتزايد المخاطر الطبيعية التي تتسبب بمعاناة بشرية وخسائر اقتصادية. وعلى الرغم من ذلك لم يتم الوفاء بتمويل إلا ما يزيد قليلا عن ثلث متطلبات المساعدة الإنسانية اللازمة لهذا العام. وممارسة جميع الدول الأعضاء للقيادة أمر حاسم لإحداث التغييرات

اللازمة للتصدي للتحديات الإنسانية الملحة وبناء عالم أكثر أمانا للجميع. وأناشدها الاستمرار في تقديم دعمها الكامل لعملية القمة.

(تكلم بالفرنسية)

تتصادف هذه الدورة مع الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. إن المبادئ المتجسدة في الميثاق صمدت أمام اختبار الزمن، وبوسع الأمم المتحدة أن تتأمل في سجل المنجزات التي تحققت. وفي الوقت نفسه، نعرف أن المعاناة لا تزال واسعة الانتشار في جميع أرجاء العالم. وقلبي اليوم بصورة خاصة مع شعب سوريا: أولئك الموجودون داخل البلد والذين يواجهون عنفا مروعا، وأولئك الذين فروا ويسعون باستماتة إلى إيجاد ملاذ آمن لبدء حياة أفضل.

إن الدورة السبعين للجمعية العامة يجب أن تكون دورة الرحمة والوقاية، وفوق ذلك كله دورة العمل.

ونحن في الأمانة العام، وأنا شخصيا أتوق إلى تقديم دعمنا الكامل لكم، سيدي الرئيس، وإلى جميع الدول الأعضاء في الوفاء بمسؤولياتنا نحو الأجيال الحالية والأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
(A/70/374)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود بعد ذلك، وفقا للممارسة المتبعة، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/70/374.

وتتضمن رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، يبلغ فيها الجمعية بأن خمسة من الدول الأعضاء متأخرة في سداد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها.“

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/70/374؟

تقرر ذلك.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في الدورة السبعين للجمعية العامة

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي على أن تعين الجمعية العامة في بداية كل دورة، بناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

وبناء على ذلك، يقترح أن تتألف لجنة وثائق التفويض، للدورة السبعين، من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي والأرجنتين وبربادوس وجنوب أفريقيا والصين وكازاخستان وكوت ديفوار والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي أشرت إليها للتو قد عيِّنت بذلك أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة السبعين للجمعية العامة

رسالة موجهة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/70/366)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): توجه الجمعية الآن اهتمامها إلى الوثيقة A/70/366، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة من رئيس لجنة المؤتمرات إلى رئيس الجمعية العامة. ويدرك الأعضاء أنه، وفقا للفقرة ٧ من الفرع ١ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، لا يسمح لأي جهاز فرعي للجمعية العامة بأن يجتمع في مقر الأمم المتحدة خلال دورة عادية للجمعية ما لم تأذن له الجمعية صراحة بذلك.

وبالتالي، وعلى أن يكون مفهوما تماما أنه يتعين توفير الخدمات لتلك الاجتماعات في إطار المرافق والخدمات المتاحة، يُطلب الإذن للهيئات الفرعية التالية: اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوق غير القابلة للتصرف؛ الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ هيئة نزع السلاح؛ لجنة العلاقات مع البلد المضيف؛ المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الإذن لهذه الأجهزة الفرعية التابعة للجمعية بالاجتماع خلال الجزء الرئيسي من الدورة السبعين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.